

اصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

بلغنامي نبيلة

جامعة حسنية بن بوعلي شلف

belghanaminabila@gmail.com

سحنون جمال لدين

المركز الجامعي تيبازة

djamelsahnoun69@yahoo

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تهتم بتجارتها خصوصا في الآونة الأخيرة لهذا رأيت من الضروري إعادة النظر في بعض الإصلاحات التي تقوم بها، لكي تتأقلم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية الخارجية، ومن بين هذه الإصلاحات، اصلاح قطاع الجمارك الذي يعتبر من أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كونه يعد أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، إذ أصبح من الضروري البحث عن إجراءات جديدة تهدف إلى عصنة إدارة الجمارك بإدخال التجديد والعصنة، وإعادة النظر في هياكل المراقبة الشاملة من تكوين الإعلام، وتأهيل الموارد البشرية، لتسهيل عملية المراقبة الجمركية وعصنة هذه الإدارة وتكييفها مع الوضع الاقتصادي الجديد.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة " OMC " من أهم الأحداث الاقتصادية التي شهدتها العالم عامة والجزائر خاصة باعتناقها لاقتصاد السوق، والتوجه إلى المزيد من التحرير الاقتصادي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على تحرير تجارتها، وزيادة مبادلاتها الدولية، ورفع القيود والقوانين المعرلة لنشاط المتعاملين الاقتصاديين. من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الاجابة على السؤال الجوهرى المتمثل في: ما هي أسباب ودوافع انضمام الجزائر إلى " OMC "، وما هي آفاق وانعكاسات هذا الانضمام على إدارة الجمارك في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة لهذا القطاع؟

سنحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول الجمارك.
- المحور الثاني: اصلاح النظام الجمركي الجزائري.
- المحور الثالث: انعكاسات الإصلاحات الجمركية الجزائرية على التجارة الخارجية.
- المحور الرابع: آفاق وانعكاسات انضمام الجزائر إلى " OMC " على إدارة الجمارك.

المحور الأول : مفاهيم عامة حول الجمارك

إن مديرية الجمارك هي جهاز للمراقبة ومصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، فمن وظائفها تسهيل المبادلات عن طريق المتعاملين وتمكينهم من الحصول على سرعة أكثر في أداء أحسن للإجراءات

الملخص:

أدى الأسلوب المتبع للتنمية منذ الاستقلال- في الجزائر- إلى طريق مسدود، حيث تميز بمركزية التخطيط وسوء التسيير ما أوقع البلاد في أزمة المديونية، ولهذا قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية في مجال التجارة الخارجية، بدمج مفهوم العولمة في اقتصادها وتحسين مستوى تبادلها الخارجي ورفع قدرتها التنافسية، خصوصا أنها تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن طريق تحرير تجارتها الخارجية وإجراء عدة إصلاحات من بينها اصلاح النظام الجمركي الذي يلعب دورا مهما في حماية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، النظام الجمركي، المنظمة العالمية للتجارة .

Résumé:

Le système de développement utiliser depuis l'indépendance – en Algérie- a conduit à une impasse, où cette méthode distingue le caractère central de la planification et de mauvaise gestion , cela a provoqué la crise de l'endettement du pays ; et pour cette raison l'Algérie dispose d'un certain nombre de réformes économiques dans le domaine du commerce extérieur, par l'intégration du concept de la mondialisation dans l'économie et d'améliorer le niveau d'échange d'extérieur et accroître leur compétitivité ; surtout que l'Algérie cherche à rejoindre à l'Organisation mondiale du commerce par la libéralisation du commerce extérieur et la réalisation de plusieurs réformes du système douanier, qui joue un rôle important dans la protection de l'économie nationale.

Mots clés: Les réformes économiques, le système douanier, l'Organisation mondiale du commerce.

« الجمارك هي إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال عند الحدود الوطنية».³

أصبح عمل الجمارك لا يقتصر فقط على حراسة الحدود وتدوين كل المبادلات من ناحية الكم، بل يتعدى ذلك إلى تقويم كل عناصر المبادلة من مردودية اقتصادية وإدماجها في السياسة التجارية والمالية للبلاد.⁴

إن المديرية العامة للجمارك تملك وسائل وميكانزمات خاصة تعكس أهمية نشاطها وتطور دورها في التنمية الاقتصادية للبلاد وهي تابعة للوزارة المكلفة بالمالية ومسيرة من طرف مدير عام وتضم مصالح مركزية ومصالح تنفيذية تسمى بالمصالح الخارجية.

علاقات الجمارك مع الهيئات الخارجية: تبرز مختلف علاقة الجمارك في الجدول الآتي

الواجب القيام بها وعليه يكمن عمل الجمارك في خدمة الاقتصاد الوطني، حمايته، ومراقبة التجارة الخارجية.

عريف الجمارك: لقد عرف الجمارك السيدان « J.DucroQ و M.SHMIDILIN » في كتابهما

(*l'organisation et la réglementation de commerce extérieur*) : "إن المهمة الأساسية والمألوفة لإدارة الجمارك هي السهر على تطبيق التعريف لكي يتم حماية الاقتصاد الوطني، عن طريق استعمال الأنظمة الخاصة بحيث تؤقلم هذه الحماية مع متطلبات التصدير، كما تقوم على مراقبة التجارة الخارجية والصرف في مرحلة التصدير والاستيراد وفي ميدان الجباية تقوم إدارة الجمارك بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة¹ والضرائب الداخلية للبضائع المستوردة لغرض الاستهلاك"².

الجدول رقم 1 : نوعية العلاقات الخارجية مع الجمارك

الهيئات	نوعية العلاقات مع الجمارك
وزارة المالية	إيصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف مصالح التوجيهات والقواعد المالية. إرسال التقارير والمراسلات وتبادل المعلومات الإدارية.
وزارة الشؤون الخارجية	إبلاغ ونشر المعلومات الجمركية المطبقة في صالح الجزائريين القاطنين بالخارج بواسطة مكاتب اتحادية للجزائريين بالخارج.
وزارة التخطيط وتهيئة المحيط	تبادل الوثائق الخاصة بإحصائيات التجارة الخارجية.
وزارة العدل	متابعة المنازعات و تسويتها.
وزارة الداخلية	التعاون عند الحدود و تبادل المعلومات.
وزارة الدفاع الوطني	التدخل المشترك عند قمع الغش و التهريب.
المتعاملين الاقتصاديين	توجيهات تخص إيداع و تسوية ملفات الجمركية.
وزارة النقل	المعلومات المختلفة الخاصة بالنظام الجمركي المستعمل. تعاون وتبادل المعلومات.
البنوك	مراجعة الملفات والتأشيرات.
هيئات دولية و سفارات	معلومات ذات طابع إحصائي وطلب إخضاع ملفات رخص الاستيراد والتصدير.
وزارة التجارة	تقديم معلومات إحصائية فيما يخص عملية التصدير والاستيراد.

المصدر : بورويس عبد العلي ، " دور الجمارك في تحرير التجارة الخارجية "، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997، ص 13.

مهام إدارة الجمارك: وتلخص هذه المهام في:

- **مراقبة الضريبة:** بالإضافة إلى عملية جمع الإيرادات الجبائية لتمويل الخزينة فإن إدارة الجمارك تقوم كذلك بمهمة تتمثل في مراقبة تحصيل هذه الضرائب والسهر على تطويرها وتحديثها، مثل مراقبة نسب مختلف الحقوق والرسوم المطبقة على خروج أو دخول البضائع والتأكد من تطبيقها الفعلي ولتتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق والرسوم وذلك بالرجوع إلى النصوص التشريعية والتي تمتلكها إدارة الجمارك.

1-3-1 المهمة الجبائية: تتمثل في تأمين وتغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين وقواعد تشريعية حيث أن الحقوق الجمركية تحتل مكانة هامة في الخزينة العامة للدول النامية عن طريق تحصيل مختلف الحقوق والرسوم من البضائع المستوردة بالإضافة إلى بعض المهام الجبائية الأخرى.⁵

-تحصيل الموارد الجمركية: تعد المهمة الجبائية تقليدية لإدارة الجمارك والتي عرفتها منذ نشأتها ولا زالت تعد إلى يومنا هذا أحد أهم أسباب تواجدها وهي تحصيل مختلف الحقوق والرسوم الجمركية و مختلف الضرائب الأخرى على البضائع الداخلة والخارجة من الإقليم الوطني.

1-3-2 المهمة الاقتصادية للجمارك :

أولا - مراقبة المبادلات التجارية: تأتي هذه الرقابة بهدف احترام الأنظمة والقوانين الخاصة بالمبادلات الخارجية والسهر على تحقيق هذه المبادلات تحت الرقابة الصارمة

- تعمل على الحفاظ على أمن وصحة المواطن بمراقبة الأشخاص والبضائع .
- محاربة المتاجرة في المخدرات ومعاينة مرتكبيها قضائيا.
- توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية، كذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية.
- حماية حرية الملكية الثقافية والفنية وكذلك الملكية الصناعية.
- منع إدخال كتب ومخطوطات تمس الأخلاق ومنع إدخال الأسلحة دون تسريح مسبق والتي تمثل خطر على الأمن الداخلي للبلاد.
- حماية المحيط يمنع استيراد السلع السامة والخطيرة على البيئة.

المحور الثاني: إصلاح النظام الجمركي الجزائري.

إنّ النظام الجمركي كان يساير التوجهات العامة السياسية، الاقتصادية، التجارية، المالية للدولة الجزائرية آنذاك، والذي يتميز بتدخل الدولة والتوجه الحمائي للتجارة الخارجية. أما الآن فبينت الإصلاحات التي مست جوانب عديدة من النظام الجمركي الجزائري وخاصة الجوانب المتعلقة بطبيعة القيود الجمركية والأنظمة الجمركية الاقتصادية، وهذا طبعا في إطار دخول الجزائر اقتصاد السوق الحر وتحرير تجارتها الخارجية فعمدت الجزائر على إلغاء التعريفات الجمركية القديمة وتعويضها بتعريفات جديدة على ضوء الاتفاقية الدولية.

2-1 أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية:

تمّ وضع برنامج لإصلاح وعصرنة إدارة الجمارك الجزائرية تمثلت أهدافه في:

- تكييف إدارة الجمارك مع مختلف التحولات الوطنية والدولية؛
- رفع أداء المرفق العام الجمركي عبر تسريع وتنظيم جمركيين أكثر حيادية في أثارهما وأكثر مرونة وشفافية في تطبيقهما وعبر فعالية وتكيفية مسار التغيير.

تسعى إدارة الجمارك من خلال تطبيق وتنفيذ برنامج الإصلاح والعصرنة إلى تحقيق الأهداف الأساسية والهيكلية التالية:

- تطوير الدور الاقتصادي والشرابة لدى الجمارك؛
- رد الاعتبار ومصداقية المؤسسة وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية؛
- تأمين القباضات الجمركية وفعالية مكافحة التهريب؛
- تطوير الموارد البشرية والتكوين؛
- عصرنة وسائل العمل ومناهج التسيير.

لأعوان الجمارك والتي تسمح بحركة البضائع بشكل شبه مطلق من الحرية وتطبق عن طريق الملاحظة الدائمة لعملية التصدير والاستيراد، الشيء الذي يسهل في سير العملية، ويمكننا تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين أساسيتين وهما:

- تطبيق قواعد و نظم المبادلات التجارية الخارجية .
- استنادا على المعلومات الإحصائية فهي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية.

ثانيا - ترقية المبادلات الخارجية : يدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الخارجية و نتيجة لهذا التغيير فإن جهاز الجمارك يحاول التماشي مع المعطيات الجديدة مع مبادئ "OMC"، وتقوم إدارة الجمارك حسب المادة التاسعة من قانون الجمارك لحماية الإنتاج الوطني، حيث تم في هذه المادة عملية الإغراق من أجل تحقيق هذه الترقية وعليها تغيير كل الوسائل المادية والتقنية وكذا الممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني عن طريق:

- توحيد الآليات الجمركية التي تعمل بها في كافة نقاط الرقابة الإقليمية مهما كان نوعها، برية، بحرية، جوية، مثل إنشاء مكاتب جمركية داخلية وذلك لتسهيل وتوحيد حركة البضائع.
- إعطاء أهمية أكبر وتسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تعريفهم بالنظم الجمركية المختلفة والتي تسهل من عملية التجارة.
- مكافحة الغش والتهريب الضريبي ومتابعة المرتكبين قضائيا، وكل هذه الآليات تساهم بدورها في ترقية الاقتصاد الوطني بمراعات شرط العصرية وتطور التكنولوجيا.

ثالثا : حماية الاقتصاد الوطني : تتم حماية المنتج الوطني من المنافسة غير الشرعية، لأن مكافحة الإغراق أصبحت من أهم الأسلحة التي تعتمد عليها البلدان الصناعية لحماية منتوجاتها المحلية، لهذا طبقت الجزائر قانون جمركية الإغراق للحصول على الحماية الاسمية والحماية الفعلية للمنتوج، وتطبيقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة .

رابعا : إحصاء التجارة الخارجية: تتمثل في إعداد وجمع إحصائيات التجارة الخارجية والتي تساعد بشكل كبير في إعطاء النتائج وتقيم حركة التجارة وهذا عن طريق إبراز المعلومات الحقيقية والمفصلة حول التجارة الخارجية وتتبع كل هذه المعلومات انطلاقا من تصريجات جمركية التي ترأب يوميا والتي هي في حوزة إدارة الجمارك، كما تخدم هذه الإحصائيات كل من المتعاملين الاقتصاديين.

1-3-3 مهام أخرى : ويمكن تلخيصها في النقاط التالية⁶ :

- مراقبة احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج.

2-2 الاستراتيجيات المتبعة للإصلاح الجمركي الجزائري:

إن عملية إصلاح وتحديث الإدارة الجمركية تعود جذورها إلى برنامج 2007-2010 الذي تم وضعه من قبل المديرية العامة للجمارك، ولقد جسدت هذه الأخيرة كل الظروف الملائمة من خلال تعبئة الموارد والسهر على تنفيذه، ولقد تمكنت من تحقيق مجمل العمليات المخططة، والبعض الآخر لم تتمكن من تحقيقه نظرا لوجود بعض الصعوبات ولكنه طور الإنجاز، بالإضافة إلى هذا البرنامج تم وضع مخطط آخر ما بين الفترة (2011-2015) والذي يعد البرنامج السابق بمثابة أرضية له، بحيث يتضمن عمليات إصلاحية جديدة أخرى من شأنها أن تجعل من إدارة الجمارك مواكبة لمختلف التطورات الحاصلة على المستوى العالمي بالإضافة إلى تسهيل وزيادة في تحرير التجارة الخارجية.

2-2-1 إصلاحات الجمركية المتعلقة بقانون الجمارك والتنظيم:

تتمثل الإصلاحات الجمركية المتعلقة بقانون الجمارك والتنظيم في مختلف التعديلات في قانون الجمارك وتنظيم وسير المصالح، وكذا مختلف التسهيلات الجمركية المقدمة من طرف إدارة الجمارك والتي تعتبر مولدا للتنافسية بالنسبة للمؤسسات خاصة تلك الموجهة أو الناشطة نحو أو في مجال التصدير.

أولاً: قانون الجمارك: ولقد تمثلت مختلف الإصلاحات الجمركية التي قامت بها الإدارة الجمركية والمتعلقة بتعديل قانون الجمارك في:

1. القيام بعدة نشاطات تهدف إلى المزيد من التوضيح لإجراءات المنازعات ولضمان طرق الطعن للمستعملين والتقليص إلى حد أقصى من السلطة التقديرية لأعوان الجمارك.
2. مراجعة وتعزيز إجراءات تحصيل المنازعات، تخفيف الهياكل المركزية من خلال عدم مركزة اختصاصات التفسير لفائدة المصالح الإقليمية فيما يخص متابعة بعض القضايا المنازعاتية، وأخيرا وضع نظام معلوماتي خاص بمعالجة المنازعات الجمركية الذي يأخذ على عاتقه معاينة الجرائم الجمركية، المتابعات القضائية، تحصيل الغرامات والعقوبات المالية وكذلك تقييم أداء المصالح⁷.

ثانياً: تنظيم المصالح: قامت المديرية العامة للجمارك أو الإدارة الجمركية بصفة عامة لتنظيم مصالحها، بإجراءات تخص إعادة تنظيم هيكلها التنظيمي، حيث تم ذلك بواسطة ما يلي:

- إعادة تنظيم الإدارة المركزية بما فيها المفتشية العامة؛
- تحديد مهام مدراء الدراسات والمصادقة على التقسيم الإقليمي للمصالح الخارجية؛

- فيما يخص إعادة تنظيم المراكز الوطنية، فلقد تم إعادة تنظيم المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS).

ثالثاً: التسهيلات الجمركية: في إطار تسهيل الإجراءات الجمركية سعت إدارة الجمارك إلى انتهاج نظام التسيير الآلي للمخاطر، حيث استخدمت ثلاثة أوراق، كما أنه طبق هذا النظام في ميناء الجزائر في 18 سبتمبر 2004 والذي عمم على كافة المكاتب الجمركية فيما بعد والتي تحتوي على نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك والذي يغطي بدوره 96% من عمليات التجارة الخارجية. لنتمين أداة التسهيلات الجمركية تم القيام بالعمليات أو الإجراءات التسهيلية الواسعة التالية⁸:

- ترقية وتطبيق مقاييس عملية أوصلت اتفاقية "كيوتو" فيما يخص تسهيل انسجام الأنظمة الاقتصادية وذلك في إطار إعادة صياغة قانون الجمارك؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة لتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية بالاشتراك مع المديرية العامة للجمارك والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في 04 مارس 2010، وهذا في إطار ترقية التجارة الخارجية حيث اتخذت إدارة الجمارك إجراءات تهدف إلى مساهمة الإنعاش الاقتصادي الوطني وتشجيع الاستثمار وتقديم الدعم للمؤسسات.
- تقييم الاحتياجات في مجال تسهيل المبادلات بالتعاون مع الهيئات المعنية بعمليات التجارة الخارجية؛
- إلصاق وتزويد المسافرين بوثائق إعلامية (مطويات) تسمح لهم بمعرفة حقوقهم والتزاماتهم؛
- فك الاختناق عن الموانئ (خاصة ميناء الجزائر) بتهيئة بنى قاعدية خارج الموانئ موجهة لاستقبال الحاويات العالقة (مستودعات سيدي موسى، وهران وعنابة) التسهيلات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي المعتمد:

1. التسهيل فيما يخص الاستفادة من الإجراءات الجمركية المبسطة؛
2. التقليل من عدد عمليات المراقبة المادية والوثائقية؛
3. الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة؛
4. الجمركة عن بعد والفحص لدى المتعامل؛

ب. بعد تقديم الطلب المكتوب، يحق للمستورد أن يتلقى توضيحا كتابيا من إدارة الجمارك، تبين له فيه الكيفية التي تم بها تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة.

2- وضع إجراء يتعلق بتأسيس قاعدة معطيات في مجال القيم في الجمارك وذلك بمقتضى المادة 33 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والتي تنص على انه يمكن لإدارة الجمارك أن تلجأ إلى قواعد معطيات فيما يخص التقييم لدى الجمارك كأداة لتقييم المخاطر؛ وتصميم قواعد المعطيات هذه لتقييم المخاطر المحتملة والتي تتعلق بصحة أو بدقة القيمة المصرح بها لدى الجمارك عند الاستيراد أو عند التصدير.

3- الامتيازات الجبائية: تم القيام بـ:

- تحديد مفصل للفئات المعفاة من الجمارك؛

- إعداد دليل بمختلف الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

ثانيا - في مجال الاتفاقيات الدولية والثنائية: عرفت الإدارة الجمركية في السنوات الأخيرة حيوية حقيقية في مجال التعاون الدولي، حيث كان الهدف منه هو تدعيم وتكثيف علاقات التعاون للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، ومن أبرز ما جاء في هذا المجال هو الدخول حيز التطبيق بالنسبة للاتفاقية المتضمنة إنشاء منطقة المبادلات الحرة العربية الكبرى في جانفي 2009، وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في 19 فيفري 1997 خلال عشر سنوات، واعتبارا من أول جانفي سنة 1998 فيما يلي:¹⁰

- التحرير التجاري التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية، وصولا إلى منطقة تجارة حرة عربية في عام 2007؛
- إلغاء القيود الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية؛
- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة؛
- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية.

2-3 اصلاح القيود الجمركية في ظل تحرير التجارة:

2-3-1 إصلاح القيود التعريفية : إن القيود الجمركية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف التأثير في الحجم أو السعر أو التوزيع الجغرافي لصادراتها و وارداتها خلال فترة زمنية لتحقيق غرض معين بذاته أو أغراض أخرى، وعلى العموم يكون الهدف الأهم من فرض القيود الجمركية تحقيق أحد الغرضين، المالي أو الاقتصادي، أي الحماي لحماية الصناعات الوطنية و قد يكون تحقيق الهدف الاقتصادي مختلط مع الهدف المالي في المسائل المالية المعاصرة، أما القيود التعريفية (الضريبة الجمركية) فهي قائمة على جدول للضرائب الجمركية المقررة على السلع

2-2-2 - الإصلاحات الجمركية المتعلقة بالتقنيات الجمركية والرقابة: تتمثل الإصلاحات الجمركية المتعلقة بالتقنيات الجمركية والرقابة في العمليات التي تم القيام بها من أجل الإصلاح والتحكم في عناصر الرسوم ومراقبة الامتيازات الجبائية وكذا وضع منظومة ناجعة لمحاربة الغش والتهريب ومكافحة التقليد بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الدولي والثنائي.

أولا-التحكم في عناصر الرسوم ومراقبة الامتيازات الجبائية: لقد تم إنجاز عدد من العمليات الاستراتيجية الرامية إلى تدعيم أعمال الرقابة الجمركية على الرسوم وعلى مراقبة الامتيازات الجبائية، خاصة على مستوى الجوانب التالية:

1) جانب التعريف الجمركية: من بين الإصلاحات التي مرت بها التعريف الجمركية هي اتخاذ التعريف الجمركية المنسقة كبديل عن التعريف الجمركية السابقة والتي تعتمد على مبادئ مجلس التعاون الجمركي في بروكسل. كما تم إدخال إصلاحات على هذه التعريف من خلال:

- إعداد دفاتر بقرارات التصنيف التعريفي

(2002-2010) واللامركزية الإجراء الخاص بطلب المعلومات عن التصنيف التعريفي؛

- إعداد مذكرات حول تفكيك التعريف الجمركية في إطار اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي بصفة دائمة.

- توحيد التعريف القانوني للتعريف الجمركية في إطار مشروع قانون الجمارك.

2) -إعداد وتعديل النصوص القانونية المحددة للقيمة في الجمارك :لقد تم تعديل النصوص القانونية الخاصة بالقيمة لدى الجمارك نظرا لأهمية هذه الأخيرة، وتم ذلك من خلال ما يلي⁹:

1- إدماج المقرر 1-6 للمنظمة العالمية للجمارك المتعلق بحالات الشك في القيم المصرح بها حيث تم تعديل المادة 16مكرر 12 من قانون الجمارك، وذلك حسب المادة 65من قانون المالية التكميلي 2007 ، والمدعمة بالتعميمات الصادرين من قبل المديرية العامة للجمارك 2010/01/02، وتنص هذه المادة على ما يلي:

أ. عندما يقدم تصريح ويكون لإدارة الجمارك باعث للتشكيك في صحة أو دقة المعلومات أو الوثائق التي تقدم لدعم هذا التصريح، يمكنها أن تطلب من المستورد أن يوافيها بتبريرات تكميلية بما فيها وثائق أو عناصر أخرى للإثبات يؤكد أن القيمة المصرح بها موافقة للمبلغ الإجمالي المحدد فعلا أو الواجب دفعه مقابل البضائع المستوردة، وهو المبلغ المحدد طبقا لأحكام المادة 16 مكرر- ثمانية من قانون الجمارك.

الواردات (الحماية) تعمل في الواقع عمل الضريبة على الصادرات (عدم القدرة على المنافسة الأجنبية في الأسواق الدولية)، ومن شأن أخذ الضرائب الجمركية المنخفضة والموحدة مع الإعفاءات القليلة (إحدى مميزات تعريفية 1996) أن تفتح الباب للتوجه نحو التصدير إلى الخارج، وتحسين تخفيض الموارد مما يزيد القدرة على التنافس الدولي.

كما يعمل الهيكل الجديد على إلغاء الأعمال الإدارية المعقدة بتعقيد النظم السابقة وبوافق نفوذ أصحاب المصالح للحصول على حماية أكثر لنشاطاتهم، وأخيرا لصالح هذا الهيكل التعريفي تحديد السلطات العمومية للصناعات التي يمكن أن تصيب صناعات منافسة على المدى الطويل، غير أن الحماية يجب أن تتمثلها عند إنشائها، وبعد فترة من الزمن تكفي الدولة عن توفير الحماية لها، إن هذا قليلا ما يحدث في الحياة العملية.

هنا يمكن أن نلمس الآثار العميقة لصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في سياسة إصلاح الجهاز التعريفي الجزائري، بناء على البرنامج الذي يربط الجزائر بهاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين.

ب- التعريفية الجمركية لعام 1999: ما يتعلق بالإجراءات الجمركية الواردة في قانون المالية لسنة 1999¹³، فيتركز

على الجوانب الجبائية، وتهدف أساسا إلى تشجيع النشاط الاقتصادي وترقية الاستثمار إلى جانب توسيع التطبيق الجبائي للسماح بارتفاع الموارد المالية، وبصراحة أكبر في التسيير المالي وحددت المادة 55 من قانون المالية لسنة 1999 شبكة النسب في مجال حقوق الجمارك من 5% إلى 45% وإلغاء نسبة 3% التي كانت تطبق على أكثر من 1540 موقعا تعريفيًا عن مجموع 6240، وحسب هذا الإجراء يكون أن 45 من الواردات الجزائرية كانت تخضع لتعريفية جمركية نسبتها 3%، وهي نسب ضئيلة جدا وهذا الإجراء يسمح بتخفيض العبء ودعم الميزانية بمداخل جبائية تقدر بـ 4 مليارات حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ت: الإصلاح التعريفي لعام 2001 وكان يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غرضين أساسيين، الأول داخلي والثاني خارجي، فالغرض الأول يكمن في مراجعة التعريفية الجمركية التي تبقى بمثابة خطوة بحث عن توحيد شامل للتشكيلية الجمركية بما يتناسب مع درجة الإنتاج الصناعي بصفة مشجعة للنشاط الاستثماري بمختلف أشكاله. أما على المستوى الخارجي، يعتبر الإصلاح التعريفي نقطة تحول في ضبط درجات نسب الحقوق الجمركية التي لها صلة مع بقية آليات التعديل، فالغاية من ذلك هو تحسين عملية التحسين التعريفي في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي التي أجريت بين الجزائر والشركاء الأوروبيين، فالمعالم التي تمت دراستها في تلك المشاورات ترمي إلى نزع العوائق التعريفية لمدة قدرها 12 سنة، مع التجسيد الآلي

المستوردة في فترة محددة، تبين في جانب منها معدل الضريبة الجمركية المطبق، وفي الجانب الآخر معدل الرسوم على القيمة المضافة و الرسوم الأخرى.

أ- التعريفية الجمركية لعام 1996: حمل قانون المالية لسنة 1996 بعض التعديلات بخصوص التعريفية الجمركية لسنة 1992¹¹ يتعلق التعديل بنسب الضرائب الجمركية المفروضة إن أصبح هيكل التعريفية يشمل المعدلات المالية 3%، 7%، 15%، 35%، 40% وأخيرا 50% إضافة إلى الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركي. إن هيكل التعريفية الجديدة (1996) لم تغير في الجوانب التالية:

- عدد المعدلات الضريبية المفروضة إذ بقيت بتعداد نسبة المعدلات.

- خضوعها لقاعدة تصاعد معدلات الضرائب.

- الإبقاء على بعض الامتيازات الجمركية القليلة (الإعفاءات) الممنوحة لبعض الهيئات والمؤسسات الوطنية وفق المادة 139 من القانون المذكور أعلاه التي جددت منها بثلاثة سنوات ابتداء من شهر يناير 1996 لتنتهي في شهر سبتمبر 1998. بينما حدث التغير في المعدلين 25% و 60% في التعريفية السابقة سنة 1992) الذين استبدلوا بمعدلين آخرين هما 35% و 50% على التوالي، فالأول أكثر ارتفاعا من سابقه، بينما الثاني خفض بمقدار 10% عن سابقه في التعريفية السابقة (1992).

ومن ثم أصبحت السلع التامة الصنع تخضع لمعدلات أقل ارتفاعا (ما بين 40% و 50%) بالنظر إلى المعدلات السابقة في تعريفية 1992 (ما بين 40%، 60%)¹² وعليه أصبح معدل 50% أقصى المعدلات الجمركية المفروضة ارتفاعا بدلا من 60% السابق، مما يعني أن الحماية الفعالة للسلع تامة الصنع انخفضت بمعدل معتبر (10%)، إجمالا فإن التعديلات قد عملت على تخفيض المعدل الأقصى للضرائب والرسوم الجمركية من 60% إلى 50% إضافة إلى تحديد مدة الإعفاءات القليلة الممنوحة لبعض المؤسسات والهيئات الوطنية، والتي حددها قانون المالية لسنة 1996 بثلاثة أعوام فقط، إن هذا التعديل قد جاء ليدعم توجه الجزائر المعلن صراحة في تأطيل التحرير التام للتجارة الخارجية وكذلك الحد من نطاق القيود الجمركية بشكلها التعريفية وغير التعريفية وربما الوصول إلى هيكل تعريفي ذو سعر واحد وعلى الأقل ذو أسعار قليلة جدا من الضرائب الجمركية.

فوجود هذا الهيكل يحل أكثر من المشكلات التي نجمت عن النظام التجاري السابق للجزائر، لأن فرض ضرائب جمركية مرتفعة على سلع الاستهلاك وأخرى منخفضة على المواد الخام والوسيلة، من شأنه أن يحمي السلع الاستهلاكية المنتجة محليا غير أن له آثار سلبية من الجانب الآخر والمتمثلة في انصراف المواد المحلية عن التصدير والاتجاه إلى إنتاج بدائل للواردات (سياسة إحلال الواردات) والتي لا تتميز بالكفاءة والجودة العاليتين ومن هنا فإن الضريبة على

في هذا الإصلاح تحديد بعض المنتجات التي تخضع إلى المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية¹⁶.

ج: الإصلاح التعريفي لعام : 2008 إن أهم الإصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008، ما تضمنته المادة 46 منه، والتي تعدل وتم أحكام المادة 156 من القانون رقم 21 84 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، وتحرر كما يلي¹⁷ :

• يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تخليص البضائع الجديدة المستوردة بقصد الاستهلاك بدون دفع إذا كانت موجهة للاستعمال الشخصي أو العائلي للمستورد، ولا تدل على أي استعمال تجاري بشرط أن تكون قيمتها لا تتجاوز مبلغ مائة ألف دينار 100000 دج، ويترتب على هذا التخليص ما يلي توقيع رسوم جزائية حسب أحد المعدلين التاليين:

معدل 50% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفية الجمركية، والتي يقل عن 50% أو يساويه.

معدل 75% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفية الجمركية والتي تفوق 50%. ويتم تحديد القيمة الجمركية لهذه البضائع بطريقة جزائية من طرف إدارة الجمارك، طبقا لأحكام المادة 16 مكرر 11 من قانون الجمارك، والوزير هو الذي يعين البضائع المستثناة من هذه الأحكام المذكورة أعلاه.

2-3-2 إصلاح القيود غير التعريفية : منذ أن شرعت الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية، فقد أجاز للقطاع الخاص أن يقيم نشاطات تجارية، تتلاءم مع بعض القيود والشروط، كمنع استيراد بعض البضائع تبعا لما ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 1992 وبغية التحرير الكلي للتجارة الخارجية أجاز مستقبلا ممارسة نشاطات التصدير والاستيراد بحرية تامة، بشرط أن يكون لمعامل التجاري مسجلا في السجل التجاري، وهذا الاستيراد يجري ويطبق على كل أصناف السلع إلا تلك التي يقال عنها أنها أساسية وواسعة الاستهلاك التي تخضع لقيود مميزة عند جلبها من الخارج¹⁸.

أما فيما يتصل بالبضائع التي يمنع استيرادها أو تصديرها إضافة إلى البضائع التي تمثل خطرا على أمن الدولة وصحة شعبها ونظامها الأخلاقي، فتتكون من:

- كل بضاعة محل منع بمقتضى وزاري، مشترك فيه بين وزارتي المالية والتجارة.
- كل بضاعة مجلوبة من الخارج تحمل إشارة توجي بأنها مصنوعة بالجزائر، أو كل بضاعة مصنوعة بالجزائر وتحمل إشارة بأنها مصنوعة بالخارج.
- أي بضاعة أجنبية الصنع غير متوفرة فيها الشروط الخاصة بحماية بيانات المنشأ، أو غير الخاضعة للقيود الخاصة بالحمولة وغيرها.

والميداني لحرية العبور لبعض المواد والسلع، ولهذا جاءت تعريفة 2001 حاملة معدلات توفيق ترتيب السلع تبعا لثلاثة معايير حسب درجة التصنيع:

- **أولا :** نسبة مخفضة تقدر بـ 5% تطبق على المواد الأولية، وعلى بعض المواد الاستهلاكية الأساسية مثل الأدوية، الحبوب... إلخ.
- **ثانيا :** نسبة 15% تفرض على المواد الوسيطة الموجهة إلى التصنيع النهائي.
- **ثالثا :** نسبة 30 إلى 40% تفرض على منتجات الاستهلاك النهائي.
- **رابعا :** إعفاء يطبق على بعض المواد منها : بعض الحبوب، وبعض العتاد العسكري.

كما يؤكد بعض المراقبين بأن هذه المساعي هي بمثابة إجراءات انتقالية تحضيرا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تم تحديد هذه الآليات في سياق المفاوضات التي باشرت بها الجزائر بداية من جوان 1996 إلى غاية اليوم من أجل تسهيل انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر منفتح على الرأسمال الأجنبي، والدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي¹⁴.

ث: الإصلاحات التعريفية لسنوات 2004، 2005، 2008.

البند الأول: إصلاحات 2004، 2005: من أهم الإصلاحات التي جاءت في قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريفية الجمركية هو تحديد تعريفات على بعض الأدوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال أنظمة الإعلام الآلي من طرف المستخدمين، وهذا ما ورد في المادة 35، والتي تعدل أحكام المادة 238 من القانون رقم 73-07، حيث تم تحديد هذه التعريفات كما يلي :

- 200 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت النظم الجمركية لدى الاستيراد .
- 100 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية للتصدير باستثناء التصدير العادي، وتتم

مراجعة هذه التعريفات دوريا من طرف الوزير المكلف بالمالية، وما يلاحظ على هذا الإصلاح أنه حافظ على المعدلات التي جاء بها الإصلاح التعريفي لسنة 2001 وهي: 0%، 5%، 15% وهي نفس النسب التي لازال التعامل بها حاليا مع تطبيق في بعض الحالات معدلين فقط هما: المعدل المخفض 5%، والمعدل العادي 30%، بعدما كان عددها ستة في الإصلاح التعريفي لسنة 1992، وهو ما يدل على توجه السلطات الجزائرية إلى تفكيك تعريفاتها الجمركية والإلغاء التدريجي لها من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتفعيل مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة¹⁵.

أما الإصلاح التعريفي لسنة 2005، فقد حافظ أيضا على المعدلات المطبقة في الإصلاح التعريفي لسنة 2001، في إطار قانون المالية التكميلي بداية من 01 جويلية، كما تم

والبنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف فيما بين البنوك.

3. إتباع سياسة مرنة هدف الحفاظ على سعر صرف يعكس ميكانيزمات سوق النقد الأجنبي، بحيث يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، كما شجع الصادرات للتخلص من الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات.

2-3-3 إصلاح التشريع الجمركي: باعتبار أن التشريع الجمركي هو الركيزة الأساسية لإدارة مصالح الجمارك، وجب عليها إصلاح هذا التشريع ليتماشى مع المعطيات والتطورات الجديدة، وخاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، ومن أهداف هذه الإصلاحات ما يلي:

- تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة.
- تبسيط وتسهيل أكثر الإجراءات الجمركية.

وأهم الجوانب التي مستها الإصلاحات تتمثل فيما يلي²⁰:

- تعديل وتسهيل الإجراءات الجمركية.
- تسهيلات الأنظمة الجمركية.
- تعديلات قانون الجمارك.
- تعديلات القيمة والتعريف الجمركية.

المحور الثالث : انعكاسات الإصلاحات الجمركية الجزائرية على التجارة الخارجية

1-3 انعكاس الإصلاحات والرقابة على التجارة الخارجية:

من بين الإصلاحات التي مست الامتيازات الجبائية هو قيام الادارة الجمركية بتقليل الرقابة القبلية و التركيز على الرقابة اللاحقة وذلك من خلال استحداث مديرية للرقابة اللاحقة، و من بين ايجابيات هذا الاصلاح:

- أ- **للمتعامل الاقتصادي:** من خلال التقليل من مدة بقاء البضائع بالدوائر الجمركية و بالتالي تخفيض تكاليف التخليص الجمركي للبضائع و تشجيع و زيادة حركة البضائع (استيراد-تصدير).
- ب- **للتجارة الخارجية:** تسمح الرقابة اللاحقة بحماية الجباية الجمركية و كشف المخالفات الجمركية المتعلقة بالقيمة و منشأ البضائع من طرف مصالح الجمارك.

- تحظر من الاستيراد والتصدير، السلع المقلدة التي تمس بحق الملكية الفكرية لاسيما:

- السلع بما ذلك توضيبيها، والتي تحمل بدون ترخيص علامة تجارية تكون مماثلة لعلامة صنع أو علامة تجارية مسجلة قانونا بالنسبة لنفس فئة السلع، أو التي لا يمكن التمييز بينها فيما يتعلق بمظهرها الأساسي.
- جميع الرموز المتعلقة بالعلامة (علامة رمزية، بطاقة، ملصق، نشرة دعائية، استثمار الاستعمال، وثيقة الضمان) حتى ولو تم تقديمها منفصلة عن بعضها ضمن نفس الشروط التي قدمت فيها السلع المذكورة أعلاه.

• السلع التي تمس ببراءة الاختراع.

- السلع التي تتضمن أنشطة مصنوعة بدون موافقة صاحب حق المؤلف¹⁹.

أما فيما يرتبط بجانب القيود النقدية، فقد اشتملت البرامج الحكومية منذ سنة 1988 إلى يومنا هذا اقتراحات تتعلق بهذا المجال، ولقد اتضح هذا المعنى خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1986، أين انخفض سعر البترول إلى 14 دولار للبرميل الواحد، مما انعكس سلبا على الميزان التجاري، وهذا ما دفع الدولة إلى إجراء الإصلاحات في هذا المجال، حيث تم إصدار قانون 88-29 المؤرخ في 19/07/1989 الخاص بميزانية العملة الصعبة، بحيث تصبح المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها، مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية وجهاز التخطيط والبرمجة.

بصدور التعليم رقم 3 المؤرخة في 21/04/1991، التي أوضحت شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، وفي هذا السياق أصبح البنك المعتمد لديه يقتطع على حساب المستورد بالعملة الوطنية ما يعادله بالعملة الصعبة، أما المستوردون الذين لهم مداخيل بالعملة الصعبة، فإن القيمة سيجري قصها من حسابهم، ومن ثم تصبح طلبات التمويل محددة بالنسبة لهم عند مستوى معين. وبعد ذلك أدخلت إصلاحات عميقة على مستوى نظام الصرف وهي:

1. إعطاء صلاحيات واسعة لبنك الجزائر من أجل التدخل لإصلاح سياسة الصرف.
2. شروع بنك الجزائر منذ 1994 في تحديد سعر الصرف عن طريق لجنة مشتركة من بنك الجزائر

الجدول رقم 2: تطور الجباية الجمركية المحصلة عن طريق المبادلات الخارجية للفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان السنوات	الجبائية العامة للدولة (1)	الجبائية العادية (2)	الجبائية البتروولية (3)	الجبائية الجمركية (4)	% (2)/(4)	% (1)/(4)
2000	1093	447	646	161	36	14.7
2001	1285	444	841	182	41	14.2
2002	1409	493	916	230	46	16.3
2003	1468	538	930	261	49	17.7
2004	1528	666	862	282	42.6	19.08
2005	1930	730	900	311	42.6	19.08
2006	1683	767	916	284	37	16.87
2007	1831	858	973	343	39.98	18.73
2008	1715	1180	535	440	37.3	25.65
2009	1927	1248	679	460	36.86	23.9
2010	2820	1309	1511	492	37.59	17.45
2011	3297	1568	1729	579	36.92	17.56
2012	3199	1681	1518	790	37.59	24.7

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف المركز الوطني الاعلام والاحصاء (CNIS) 2012.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

- تشكل نسبة الجباية الجمركية من 36 إلى 49 بالمئة من الجباية العامة هي نسبة معتبرة، وهذا راجع دخول الجزائر إلى الاتفاقية الأورومتوسطية وما انجر عنها من تفكيك تعريف للحقوق الجمركية.
- دخول الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة 2009، لم يؤثر على الجباية الجمركية وهذا راجع على أن الجزائر تتعامل مع الدول العربية. - بدخول الجزائر للاتفاقية الأورومتوسطية ومنطقة التبادل الحر العربية أوجب على إدارة الجمارك إيجاد مekanزمات للرقابة، لكي لا تضر بالمتعامل الاقتصادي من جهة، ولتسهيل المبادلات التجارية من جهة أخرى، بهدف الحد من انخفاض نسب الجباية الجمركية على العادية و المحافظة على استقرارها.

الجدول رقم (3): تطور الإيرادات الجمركية للفترة (2003-2012).

السنوات البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحقوق الجمركية	1435 57	137171	143683	113590	132766	164104	172816	187573	222190	3375 71
الرسوم على القيمة المضافة	1098 97	138687	159162	162275	200675	261401	276634	296777	345233	4416 78
الرسم الداخلي للاستهلاك	5492	3734	5622	5612	8153	12224	7577	4481	7128	6876
رسوم أخرى	2497	2202	2512	2518	1705	1816	3185	7671	4091	4197
المجموع	2614 43	281794	310979	283995	343298	439545	460212	492502	578642	7903 22

المصدر: CNIS، مرجع سابق، 2012.

التقليدية أمام الواقع الدولي الجديد، خاصة أن العديد من الدول تنظر إلى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك لحد من ظاهرة التهريب والغش وحماية كاملة الاقتصاد الوطني.

شهدت ظاهرة التهريب بالجزائر تطورا خطيرا، مما زاد الوضع الاقتصادي تأزم وهذا نتيجة المشاكل التي تتخبط فيها البلاد ولا زالت تعاني منها إلى لحد الساعة ومواجهة هذه الفئة أصبح إلزاما على السلطات المعنية تجنيد كافة الطرق والوسائل من أجل مكافحة التهريب باعتبار أن الجمارك أداة فعالة لحماية الاقتصاد الوطني فقد خولت لها كافة الصلاحيات لتأدية مهامها المتمثلة في مراقبة كل عملية الاستيراد والتصدير والمخالفات الجمركية التي لا تكون في حدود القوانين والتشريعات الجمركية. مس التهريب جميع الأشياء بشتى أنواعها خاصة المنتجات المتمثلة في المواد الواسعة الاستهلاك والمدمعة من طرف الدولة ونشاطات التهريب تخص ما يلي: تهريب السلع؛ وتهريب رؤوس الأموال والذهب؛ وتهريب الأبقار والأغنام... إلخ. حيث سمحت المجهودات المبذولة في مجال محاربة التهريب خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح (2007-2010) من حجز كميات هامة من البضائع وحجز ومصادرة الوسائل المهربة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات الجمركية في تزايد مستمر بالرغم من دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية للتبادل الحر. في سنة 2006 سجل انخفاض في نسبة الإيرادات الجمركية نظرا لدخول الجزائر في شراكة مع لاتحاد الأوروبي وما صاحبه من تفكيك تعريفي، إلا أن جهود الجمارك للتخفيف من هذا الانعكاس من خلال التحكم في فرض الرسوم ومراقبة الامتيازات الجبائية والتي تم تطبيقها وفقا للبرنامج المسطر (2007-2010)، مكن إدارة الجمارك من الانتقال من 283995 مليون دينار جزائري إلى 790322 مليون دينار جزائري خلال السنوات 2006 إلى 2012، وتحقيق نسبة ارتفاع الإيرادات الجمركية بـ 176.27% خلال نفس الفترة. كما تجدر الإشارة أن السبب الرئيسي من حماية الجبائية المتحصل عليها من التجارة الخارجية هو التحكم في عناصر الرسوم والخاص بالتحكم في القيمة لدى الجمارك، وتكمن أهمية هذا الأخير في تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية، اعداد احصائيات التجارة الخارجية، مراقبة الصرف، محاربة المنافسة غير المشروعة،... إلخ.

2-3 دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني :

مع التغيرات الاقتصادية التي عرفتها البلاد ومحاولة إيجاد توازن بين المصالح الاستراتيجية ومتطلبات التجارة الخارجية أصبح من الضروري إعادة هيكلة إدارة الجمارك حيث توسع دورها من جهاز لتطبيق قواعد ملزمة إلى جهاز يشارك في افتتاح السوق مما يتسایر مع عملية تحرير التجارة الخارجية التي ستكون أمام وضع جديد يجعل عولمة التجارة الدولية، وبالتالي ستكون للحدود الوطنية

الجدول رقم 4: حجز منتجات مهربة عند الاستيراد الفترة 2010-2007

السنة	2007	2008	2009	2010
قيمة المنتجات المحجوزة بالملايين دج	1467.3	960	2589.8	984.1

الجدول رقم 5: حجز منتجات مهربة عند التصدير الفترة 2010-2007

السنة	2007	2008	2009	2010
قيمة المنتجات المحجوزة بالملايين دج	19.8	31.2	17.24	43.6

الجدول رقم 6: حجز وسائل نقل مهربة الفترة 2010-2005

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الدرجات و العربات النارية	951	498	512	1952	1780	829
القيمة بالملايين دج	830.4	448.2	460.8	1732.5	16.5.07	422.5

الجدول رقم 7: مواد مقلدة محجوزة لدى الجمارك الفترة: 2010-2003

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المواد المقلدة المحجوزة لدى الجمارك	434701	748804	298102	831786	2278341	298102	1668457	325273

مصدر الجداول: احصائيات مقدمة من قبل المديرية العامة للجمارك، السنة 2010.

طريق التهريب و بدون دفع الحقوق الجمركية فإن هذا سيؤدي إلى ضياع هذه الإيرادات الجمركية لصالح الخزينة العمومية. أما فيما يخص تأثيرها على التجارة الخارجية، فإن تصدير المواد المدعمة من قبل الدولة إلى الخارج عن طريق التهريب يؤدي إلى ندرة هذه المواد، مما يستدعي قيام الدولة بزيادة الكميات المستوردة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري، على أسعار المواد المستوردة، على الصناعات الناشئة، المنافسة الشريفة،... إلخ.

أما فيما يخص مكافحة التقليد، فإنّ مختلف الإصلاحات المتعلقة تمثلت في إنشاء مصلحة مركزية مكلفة بمكافحة التقليد وتطهير التجارة الخارجية من الممارسات التي قد تهدد حياة المستهلكين.

لتعزيز مكافحة الغش والتهريب والتقليد قامت إدارة الجمارك من خلال الإصلاحات (2010-2007) بتكوين عدد معتبر من الموارد البشرية في مختلف التخصصات، وهذا من شأنه جعل التجارة الخارجية أداة فعالة للتنمية الاقتصادية.

أما بخصوص الغش لقد تنوع الغش الجمركي الملاحظ حاليا على مستوى التجارة الخارجية، حيث تخطت فكرة الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة، إلى استنزاف مقدرات الجزائر من العملة الصعبة فاصبح المتعاملون الاقتصاديون وخاصة المستوردون منهم، يقومون بمضاعفة فواتيرهم بعشر مرات بهدف تهريب مبالغ كبيرة من العملة الصعبة نحو الخارج، ولكن من خلال يقظة ادارة الجمارك وسهرها على اتمام مهامها في الحماية، لجأت الى وضع استراتيجية للمكافحة هذا الغش. لقد سمح النشاط الجمركي في مجال مكافحة مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف، وتنقل الاموال من وإلى الخارج الى حجز 16.533.096.803 دج سنة 2010 وهذا اثناء الرقابة المباشرة او الرقابة اللاحقة، وهذا ما يمثل 97.10% من مجموع المخالفات المعايينة من طرف المصالح المؤهلة لمعاينة مخالفات الصرف²¹.

في مجال مكافحة التهريب والذي له انعكاسات كثيرة، على الخزينة العمومية مثلاً، إذا تم استيراد السلع عن

الجدول رقم 8: حصيلة عمليات التكوين للفترة (2010-2007)

السنة	2007	2008	2009	2010
الميامين	230	1115	550	1363
الفرق	107	291	182	319
محاربة التزوير	260	148	345	809

334	545	508	768	تقنية جمركية
1250	606	152	301	تكوين جوارى
4075	2228	2214	1666	المجموع

المصدر: احصائيات مقدمة من قبل المديرية العامة للجمارك، السنة 2010.

3-3 الأنظمة الجمركية الاقتصادية كوسيلة لترقية التجارة الخارجية:

إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الاعفاءات التي تستفيد منها بعض البضائع عند دخولها أو خروجها من الأقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستيراد و التصدير باستخدام آليات و ميكانيزمات متعددة.

الجدول رقم 9: تطور الأنظمة الاقتصادية الجمركية خلال الفترة (2012-2005)
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات أنواع الأنظمة		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العبور الداخلي 1500	عدد التصريحات	1496	1702	2460	3132	3638	4816	3714	4243
	النسبة %	5.74	5.99	7.41	7.43	8.25	10.17	8.73	10.75
	قيمة التصريحات	12.5	15.9	43.9	34.9	71.5	140.2	113.3	142
نظام المستودعات	عدد التصريحات	15310	16140	18389	24962	24696	25682	23180	23542
	النسبة %	58.72	56.78	55.42	59.25	56.02	54.24	54.48	59.66
	قيمة التصريحات	197.6	210.7	263.4	380.6	400.7	413.5	360	417.5
القبول المؤقت 48	عدد التصريحات	6457	7981	10013	11657	13533	14566	13316	9057
	النسبة %	24.76	26.08	20.18	27.67	30.7	30.76	31.3	22.95
	قيمة التصريحات	48.1	64.3	84.3	93.5	144.8	144.5	115.4	77.2
التصريح المؤقت 36	عدد التصريحات	2811	2602	2318	2381	2220	2287	2337	2619
	النسبة %	10.78	9.15	6.99	5.65	5.03	4.83	5.49	6.64
	قيمة التصريحات	16	16.3	14.6	16.2	18.9	31.4	19.4	18.7
عدد التصريحات لجميع الأنظمة		26074	28425	33180	42132	44087	47351	42547	39461

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف "CNIS"، 2012.

المتعاملون على نظام العبور بمتوسط 8.06%، وأخيرا نظام التصدير المؤقت.

كما أن عدد التصريحات في كل من أنظمة العبور الداخلي وأنظمة نظام المستودعات يتزايد من سنة إلى أخرى ما عدا

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن أكثر الأنظمة الاقتصادية الجمركية استخداما من طرف المتعاملين هي أنظمة المستودعات بنسبة 56.82%، يلي هذا النظام أنظمة القبول المؤقت بمتوسط استخدام 28.3%، كما يقبل

4-1-2 التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية: لقد خضعت معدلات الحقوق الجمركية في الجزائر إلى التعديلات التالية:

- بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي F M I في إطار الإصلاحات الهيكلية و تحرير التجارة الخارجية حيث انخفضت بأعلى نسبة من 120% قبل سنة 1994 و 60% سنة 1995 أما سنة 1996 وصلت إلى 50 % و 45% سنة 1997 (حسب قانون المالية لسنة 1997)، وبقيت 45% سنة 2000 وهي مرشحة لتخفيضات جديدة في حالة الانضمام إلى " OMC " .

- أما فيما يخص الرسوم التعويضية فإن معدلاتها تتراوح ما بين 4% و 300% لتصبح بين 25% و 100% بعد التعديلات بعدها عرفت تخفيضات أخرى سنة 1993 لتصبح محصورة ما بين 10% و 50% ليتم إلغاءها تماما سنة 1994²² . إن هذا الانخفاض المستمر في معدل الحقوق و الرسوم الجمركية سيكون له آثار سلبية فمن جهة سيقول من الحصيلة الجبائية للدولة ، ومن جهة أخرى تخفيض معدل الحماية الفعلي للإنتاج الوطني.

4-1-3 التقييم لدى الجمارك : يشكل التقييم لدى الجمارك²³ عنصر أساسيا في النظم التعريفية الحالية، إنه يشكل أهمية بالغة فقط فيما يتعلق بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية التي تهدف منها إلى جلب الموارد للخزينة أو حماية الاقتصاد الوطني ، ولكنه أي التقييم يلعب أيضا دور مميزا في العلاقة مع مختلف الأوجه الأخرى للتجارة الدولية.

بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" ستعتمد إدارة الجمارك على المادة السابعة من اتفاقية " GATT " لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعدما كان هذا التقييم جرافيا في الكثير من الأحيان في نظام التقييم حسب مفهوم بروكسل ونستنتج عند تطبيق اتفاقية " GATT " تراجع ونقص الإيرادات بأقل من 4% حسب دراسات أجريت من طرف بعض الدول، إضافة إلى ذلك فإن الدول السائرة في طريق النمو تستفيد من فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ابتداء من تاريخ انضمامها إلى " OMC " وذلك قصد تكييف طرق تقييمها ومن الآثار الأخرى التي قد تأثر على إدارة الجمارك في حالة انضمام الجزائر إلى " OMC " :

أ- **إيجابيات مشروع الانضمام على النظام الجمركي الجزائري :**

- يسمح لها الحصول على نفس الحقوق والالتزامات التي تحكم الدول المنظمة الأخرى بالتالي تحقيق المساواة في ظل احترام المبادئ التي جاءت بها المنظمة.
- الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الممنوحة إلى بلدان المنظمة بالمحافظة على التقيد الكمي للواردات والصادرات خلال المرحلة الانتقالية وهذا بتحرير المنتج.

الانخفاض الذي سجله سنتي 2011 و 2009 على التوالي. كما لوحظ أن التصريحات في نظام التصدير المؤقت عرف انخفاض سنة 2009.

يرجع سبب انخفاض عدد التصريحات في كل الأنظمة إلى تراجع إقبال المتعاملين الاقتصاديين عن استخدامها. إن الهدف الأساسي من وراء استخدام الأنظمة الاقتصادية الجمركية هو ترقية التجارة الخارجية من خلال تنشيط المبادلات مع الخارج وتنمية قدرات المؤسسات الوطنية على التصدير خارج قطاع المحروقات ولقد صنفت هذه الأنظمة وفقا لأنشغالات ونشاطات المتعاملين إلى:

- الأنظمة الاقتصادية الجمركية الصناعية.
- الأنظمة الاقتصادية الجمركية التجارية.
- أنظمة التنقل (العبور)، في الجزائر يستعمل سوى نظام العبور الداخلي.

المحور الرابع : آفاق وانعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على إدارة الجمارك .

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب جملة من الشروط، وتوفير مناخ ملائم على المستوى الوطني، ولم تنضم الجزائر إلى المنظمة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تقادي الانضمام إليها وبقاءها على الهامش، خاصة بعد انتقالها إلى اقتصاد السوق، الذي يتركز على تحرير التجارة التي تعتبر بدورها الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة.

4-1-4 آثار انضمام " OMC " على إدارة الجمارك : في ظل التوجيهات الجزائرية نحو اقتصاد السوق، وسعيها في الانضمام إلى "OMC" لا يمكن لإدارة الجمارك الجزائرية أن تعزل نفسها عن هذه التغيرات وأن تحافظ على اختصاصاتها التقليدية إذ عليها تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في إطار تحرير المبادلات التجارية التي تنص على :

- تخفيض الإجراءات الجمركية.
- التخفيض التدريجي للحقوق و الرسوم الجمركية.
- التقييم لدى الجمارك.

4-1-4-1 تخفيض الإجراءات الجمركية: في حالة ما إذا انضمت الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فيجب أن تحذف إدارة الجمارك من إجراءات الجمركة باستعمال الجمركة عن بعد، وأن تسعى إلى إنشاء مهارة إعلامية خاصة بها وهذا لن يتحقق إلا عن طريق إنجاز أنظمة إعلامية تسمح بخلق مرونة أكبر في مجال المعلوماتية عن طريق سرعة الحصول على المعلومات وتقليل الأخطاء والتكاليف والوقت ومن أجل نفس الأهداف ينجم على إدارة الجمارك بأن تركز على المراقبة اللاحقة والتي تسمح بتوسيع وتسريح جمركة السلع ، كما تسمح بتخفيض مشاكل تسبير المستودعات والمخازن على مستوى الموانئ والمطارات.

- الانضمام يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية.

- تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير، وخاصة لأن المواطن الجزائري يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق ومتعدد النفقات.

- الامتيازات التعريفية تأثر سلبا على المخطط الجبائي وذلك لانعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفف عن طريق تطوير التبادلات الخارجية كمثال لذلك المستثمرين الأجانب و الضرائب.

- المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا إن لم نفل زوال عملية التصنيع نهائيا.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في الرسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة.

- الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية من جراء تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية.

- انخفاض المدخول الجبائي لأن الضرائب الجمركية تمثل 25 % من المداخل الجبائية.

- التخفيض التدريجي والعام للحقوق الجمركية بمعدل أقصى حيث كان 120% ليتقل إلى 60% ثم 50% ليصل إلى 45 % في قانون المالية لسنة 1987.

- احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية.

ت- الآفاق والتصورات المستقبلية للنظام الجمركي بعد الانضمام: يمكن تلخيصها فيما يلي²⁵ :

- الاستفادة من استيراد التجهيزات ورؤوس الأموال و تحرير المنافسة والحد من الاتجاهات الاحتكارية.

- تحرير التجارة الخارجية كليا بإلغاء القيود الجمركية والكمية رغم أن هذا يتسبب في وجود عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري بانخفاض إيرادات الدولة إلا أن هذا التخفيض لا يكون دفعة واحدة، بل على مراحل إلى جانب أن الجزائر تحصلت كسائر الدول النامية على التزام من الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرير التدريجي، بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات، الأمر الذي يتيح لها إمكانية أكبر في النفاذ لأسواق الدول الصناعية و من تم زيادة صادراتها.

كما أن اتفاقية مراكش سوف تعزز العلاقات الأوروبية ومتوسطة والتي تنتظر الجزائر منها الكثير رغم صعوبة تنفيذ الفكرة والتعاون مع باقي دول الاتحاد المغربي العربي بإنشاء منطقة التبادل الحر.

2-4 إدارة الجمارك وتكيفها مع رهانات العولمة²⁶

بعد إعادة النظر في الوسائل القانونية التي تستعملها الجمارك مثل تكييف التعريفات الجمركية وتحديداتها وفق

- الاستفادة من التعاون التقني الذي يمنح إلى الدول النامية.

- الاستفادة من نظام الإعلام الآلي العالمي.

- تحرير مبادلاتها التجارية منها الاستيراد والتصدير والتخلي عن التقيد الكمي للصادرات والواردات التي تعمل بها سابقا.

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة للدول النامية والتي تمس القطاعات التالية:

• قطاع الفلاحة، حيث تصل مدة الإعفاء إلى 10 سنوات.

• تدابير الصحة البشرية والنباتية التي تمس السلع المستوردة.

• إجراءات الاستثمارات المتصلة بالتجارة وأحكام ميزان المدفوعات التي تصل إلى 5 سنوات ، ويمكن أن تتعدى إلى 7 سنوات وذلك بطلب من البلد المعني.

- تخفيض في معدلات وعدد الحقوق والرسوم الجمركية وبالتالي تسهيل عمليات الجمركية وتقييم البضائع²⁴.

- الحصول على الإجراءات المتعلقة بالتسهيلات الفردية المقدمة من طرف المؤسسات المالية مثلا: FMI ، BM.

- جعل إدارة الجمارك طرفا مساهما في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الخارجية.

- منح إدارة الجمارك بوضع إجراءات مراقبة فعالة وسريعة للتجارة الدولية.

- يقوم على إدارة الجمارك التقييم السليم والمنطقي للقيمة بدلا من الرجوع إلى قيم وهمية أي التطور في المبادلات التجارية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وانتعاش قطاع الإنتاج.

- التحديد الأكثر دقة لوعاء الرسوم والحقوق الجمركية.

- تلائم في النظام الجمركي بتطبيق أحدث التشريعات القانونية في إطار اقتصاد حر.

- تشجيع عملية البحث المعق والشامل لتدقيق على مختلف الأسواق الممكنة.

- الاستفادة من إجراءات الاتفاقية ، تستفيد من فترة الإعفاء.

- المشاركة في مبادرات للمنظمة العالمية لحماية حقوقها وقواعدها التجارية.

ب- سبلات مشروع الانضمام إلى "OMC" على النظام الجمركي الجزائري: من أهم سبلات التي نجمت عن انضمام الجزائر إلى "OMC" على النظام الجمركي ما يلي:

بخصوص تطوير مستوى القطاع لأنه سيعرف حركة جديدة موازية مما يتسار مع عملية تحرير التجارة الخارجية التي ستكون أمام وضع جديد بجعل عولمة التجارة الدولية.

3. تعتمد سياسات التجارة الخارجية على جملة من الأساليب التنظيمية تركز الأولى بشكل أساسي على الرسوم الجمركية لما لهذه الأداة من أثر بالغ الأهمية على سير المبادلات التجارية الدولية، إضافة إلى طرح عدة صور أخرى لتلك الأساليب كالإعلانات و الرقابة على النقد الأجنبي و نظام الحصص و كلها تؤثر في مجرى علاقات التبادل الدولي، أما الثانية فتتمثل المعاهدات التجارية في الاتحادات الجمركية و المناطق الحرة أهم أدواتها للتأثير على حجم المبادلات الدولية .

4. لكي يأخذ النظام الجمركي الجزائري طريقه نحو النجاح ينبغي أن يندرج تحت إستراتيجية كلية لتنمية الصادرات و تحسين قدرتها التنافسية خاصة الصادرات خارج المحروقات في ظل العلاقات التجارية الدولية، وذلك للاستفادة من تجارب وخبرات الأنظمة الجمركية للدول التي سبقها في هذا المجال .

5. تأكيد تبني الجزائر الإصلاحات على مستوى نظامها الجمركي وتحرير تجارتها الخارجية مما أبدت رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الالتزام بمبادئ المنظمة ورغبتها كذلك في الانخراط في الشراكة الأوروبية المتوسطية .

التوصيات:

- ضرورة ربط قطاعي الجمارك والتجارة الخارجية بالشبكات العالمية للمعلومات خاصة بشبكة الإنترنت، لرصد المعطيات المتصلة بالمبادلات الدولية للبضائع والتدفقات التجارية والرأسمالية، وتوفير المعلومات الضرورية للقطاع الجمركي التي يعتمد عليها في إعداد بنك معلومات في قيمة السلع والخدمات الدولية.

متطلبات اقتصاد السوق وعند إدماج مبادئ وأحكام "OMC" في القانون الجمركي أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى عصنة هذا الجهاز لحسابها تماشيا مع التحولات الاقتصادية وأفاق العولمة ، وتلبية الشروط التي فرضت عليها من قبل بعض المنظمات الاقتصادية والاتفاقات الدولية مثل "OMC"، وفعلا إدارة الجمارك ثبت مؤخرا إستراتيجية تسييرية جديدة تسمح لها بالتكيف مع التحولات الجديدة التي تعرفها الجزائر، وهذه الاستراتيجية تعتمد على مجموعة من السياسات والتي تتلخص في سياسة الإعلام والاتصال ونظام المعلوماتية، حيث بسبب تعدد المتعاملين الاقتصاديين وتنوع البضائع ولضمان سير دور الاقتصاد على إدارة الجمارك إنشاء بنك معلومات يكون على اتصال دائم ومباشر بين الأسواق الدولية والبورصة وذلك لتزويد المتعاملين بالمعلومات وللتغيرات الحاصلة على مستوى القوانين وعلى مستوى المعطيات الاقتصادية، وتعمل إدارة الجمارك على تقديم أفضل وسائل الإعلام وتبسيطها للمتعاملين والمؤسسات والخواص كما تعتبر أهم الإجراءات التي قامت بها إدارة الجمارك بغرض تحديد هذا الجهاز هو إنشاء مركز رئيسي للإعلام الآلي والإحصاء لربط كل المراكز الجمركية المنتشرة عبر التراب الوطني.

خاتمة عامة:

تسعى الجزائر، جاهدة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق الحر، من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية والتجارية وتحسين مستويات أداء منتجاتها إلى الدرجة التي تنافس بها المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية بما يؤهلها للوصول إلى تنمية اقتصادية ، هذا بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير تجارتها الخارجية. في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة وبظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة إقليميا ودوليا وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC".

لهذه الأسباب قامت الجزائر بجملة من الاجراءات التصحيحية المعتمدة، منها إصلاح السياسات التجارية المفروضة بإصلاح أدوات السياسة النقدية والمالية ، وخاصة الأدوات الضريبية منها التي يندرج تحتها النظام الجمركي الذي يؤدي دور رئيسيا ومهما في الرقابة على التجارة الخارجية ، في ظل سياسات الحرية التجارية، كما من ضروري إدخال مخطط تحديث يسمح بوضع مخطط لمكافحة التزوير والرشوة وتعميم الشبكة الجمركية عن بعد، وذلك لكي تبني الجزائر قوة اقتصادية خاصة في عصر العولمة.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

1. اتخاذ إجراءات مشددة منها تشديد عمليات المراقبة وإدخال تقنيات جديدة في القطاع الجمركي.
2. تعميم شبكة الجمركة عن بعد عملية التي لقيت بعض المعارضة من طرف المتعاملين الاقتصاديين

- "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة البلدة، 22- 23 أبريل 2003، ص11، 12.
- القانون 95-27 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996.¹¹
- ¹² قانون المالية لسنتي 1996-1997.
- ¹³ قانون المالية لسنة 1999 و قانون التكميلي لسنة 2000.
- ¹⁴ قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ، المؤرخ، في 19 : جويلية 2001.
- ¹⁵ الجريدة الرسمية رقم 83 :الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر- 2003 ص 19.
- ¹⁶ الجريدة الرسمية رقم 85 :الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر- 2004 ص 15.
- ¹⁷ الجريدة الرسمية رقم 82 :الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر - 2007 ص 14.
- ¹⁸ كبير سمية، " التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الإصلاحات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2001 ، ص 4.
- ¹⁹ الجريدة الرسمية رقم 82 :الصادرة بتاريخ 31/12/2007، ص 13.
- ²⁰ محمد سليمان، محمد العربي، قانون الجمارك ، الدار الجامعية للطبع والنشر الجزائر، 1991، ص 39.
- ²¹ مركز الإعلام والإحصاء لمديرية العامة للجمارك.
- ²² المادة 98: قانون المالية لسنة 1994.
- ²³ مجلة الجمارك، عدد خاص مارس 1992 ، " المديرية العامة للجمارك "، ص 20.
- ²⁴ رسالة الأطلس، العدد 240 من الاثنين إلى الأحد 16 ماي 1999 ، ص 12.
- ²⁵ منشورات مأخوذة من الإدارة العامة للجمارك.

²⁶ *La valeur douanière de l'économie de marché, C N I S, 1997 page 28.*

- العمل على تأهيل أجهزة قطاع الجمارك بالتكوين المستمر والنوعي لإطاراته والتفكير في آفاق تطويره بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية .
- ضرورة التعاون المشترك في رسم الاستراتيجيات الجمركية في المغرب العربي من منظور تكامل اقتصادي إقليمي للمغرب العربي وتنسيق الجهود لوضع تعريفات جمركية مشتركة لمواجهة تحديات القرن القادم.
- ضرورة تعزيز اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مفاوضات انضمام الجزائر إلي المنظمة وسيرها .
- تقييم الجهاز الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات وتحديد القيود الكمية بمعنى تطبيقها مستقبلا
- ضرورة متابعة أعمال "OMC" بصفة حازمة نظرا لانعكاسات قرارات هذه المنظمة على التجارة الخارجية للجزائر وعلى اقتصادها .
- إن الانضمام إلى (OMC) يعزز الشفافية في الأنظمة التجارية، مما يعطى المزيد من الاستقرار ويسمح باستقطاب أموال الاستثمار وذلك من شأنه أن ينعش الاقتصاد الوطني ويقويه ويساعد قطاع الجمارك على حماية الاقتصاد.
- الهوامش والمراجع:**

¹ لقد طبقت الضريبة على القيمة المضافة في الجزائر سنة 1992.

² *La douane , technique commerciales ?*, 1998, p252.

³ *DICTIONNAIRE LAROUSSE. 1987, P 554*

⁴ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 76.91 (12 مارس 1991

(المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61 الصادرة في أوت 1998.

⁶ نفس المرجع السابق ، العدد 61 ، الصادر في أوت 1998.

⁷ أخبار الجمارك، دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية كل شهرين، رقم 02 مارس- أبريل 2011 ، ص4

⁸ كبير سمية، "التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الإصلاحات"، مرجع سابق، ص48.

⁹ كبير سمية، مرجع سابق، ص49.

¹⁰ يوسف مسغداوي & عمار بوز عروور، "الشراكة الأوروبية-الجزائرية، الملتقى الوطني الاول حول